

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٢٥٤٠ لسنة ١٩٧١

بتعيين وكيلين لوزارة الصناعة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ بإصدار نظام العاملين المدنيين بالدولة ؛

قرر :

مادة ١ - عين السيد / محمد عيد الفتاح ابراهيم - وكيلًا أولاً لوزارة الصناعة والبتترول والثروة المعدنية .

مادة ٢ - عين السيد / حامد محمود حبيب - وكيلًا أولاً لوزارة الصناعة والبتترول والثروة المعدنية .

مادة ٣ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ؛

صدر برئاسة الجمهورية في ١٤ ثمان من ١٣٩١ (٤ أكتوبر سنة ١٩٧١)

أنور السادات

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٢٥٥١ لسنة ١٩٧١

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ بشأن رفع الحراسة عن أموال وممتلكات بعض الأشخاص ؛

وعلى القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٦٩ بتقرير حكم استثنائي من أحكام الفقرة الأخيرة من المادة ٣٥ من المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بالإصلاح الزراعي ؛

وعلى القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧١ بتصفية الحراسة على أموال وممتلكات الأشخاص الخاضعين لأحكام القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ المشار إليه ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٩٣٠ لسنة ١٩٦٧ ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٩١٥ لسنة ١٩٦٧ ؛

وعلى قرار / رئيس الجمهورية في ١٠ مايو سنة ١٩٦٩ بشأن التسليم المبني لبعض الأراضي الزراعية المملوكة للأشخاص الخاضعين للحراسة بالتبعية ؛

وبناء على مذكرة السيد وزير الدولة لشئون مجلس الوزراء المؤرخة في ٩ سبتمبر سنة ١٩٧١ ؛

قرر :

مادة ١ - استثناء من أحكام القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ المشار إليه تسلم إلى الأشخاص الخاضعين للحراسة بالتبعية والواردة أسماؤهم فيما بعد وصددهم ٤٣ شخصاً - الأموال والممتلكات التي لم يكونوا قد تلقوها عن الخاضع الأصلي أو ممن مايع منها طبقاً لعقود البيع وذلك وفقاً لما احتلت به اللجنة المشكلة بقرار رئيس الوزراء رقم ١٠٨٥ لسنة ١٩٧١ على أن يراعى في هذا التسليم :

(١) عدم رد الأراضي الزراعية التي كانت مملوكة للخاضعين المذكورين والتي سبق توزيعها على صغار المزارعين بالتبعية أو تم ربط أقساط تملك بالنسبة لها .

(ب) الأراضي الزراعية التي كانت مملوكة لهؤلاء الخاضعين وتم تأجيرها لصغار المزارعين تسلم إليهم محملة بعقود الإيجار .

مادة ٢ - يلتزم الأشخاص الخاضعون للحراسة بالتبعية المفرج لهم عن أموالهم السابقة الذكر بسداد الالتزامات المستحقة عليهم التي لا تعطىها أموالهم الأخرى التي خضعت للقانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ المشار إليه ، وعليهم - قبل استلامهم لهذه الأموال - رد سندات التمريض التي تكون قد سلمت لهم لقاء الأموال المفرج عنها .

مادة ٣ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، ويجعل به من تاريخ صدوره ؛

صدر برئاسة الجمهورية في ١٦ ثمان من ١٣٩١ (٦ أكتوبر سنة ١٩٧١)

أنور السادات

كشف بأسماء الأشخاص

- (١) نعيمة حسين حسين .
- (٢) ميريل يوسف بزودا .
- (٣) فريجة حمدان مطلق حسين .
- (٤) بيهة أحمد حسن شاهين .
- (٥) محمود ابراهيم محمود فلفل .
- (٦) سمير ابراهيم محمود فلفل .
- (٧) طارق ابراهيم عبد المجيد الفقى .
- (٨) محمد حسن بن ابراهيم .
- (٩) فوزية عبد العزيز حاصر الزاهد .
- (١٠) رئيسة عبد العزيز حاصر الزاهد .
- (١١) أمينة عبد العزيز حاصر الزاهد .
- (١٢) سعد عبد العزيز حاصر الزاهد .
- (١٣) مصطفى عبد العزيز حاصر الزاهد .
- (١٤) محمد نجيب عبد العزيز حاصر الزاهد .
- (١٥) هيلين يوسف توما خورى .
- (١٦) إيفون جرجورة .
- (١٧) جوزيان شارل يوسف بولاد .
- (١٨) حسنة عبد المنعم بهجت .
- (١٩) جان إيمانويل كوكيناراس (جان بوياروغلو) .
- (٢٠) اسمينى اسطفان جان بوياروغلو .
- (٢١) اليس اسطفان جان بوياروغلو .
- (٢٢) ايفيجينى اسطفان جان بوياروغلو .
- (٢٣) إيمانويل اسطفان جان بوياروغلو .
- (٢٤) سنية حسنين حل .
- (٢٥) سامى مصطفى محمد نور سباهى .
- (٢٦) سمير مصطفى محمد نور سباهى .
- (٢٧) سعيد مصطفى محمد نور سباهى .
- (٢٨) مادلين عبد الله أبو شنب .

- (٢٩) روث هرارى (زوجة سلامون الير هرارى) .
- (٣٠) الكسترا باسلى مابا وشهرتها نيللى أوضه باشى .
- (٣١) فتحية عبد المجيد عطية .
- (٣٢) مليه عيد الله عيد العزيز عزت .
- (٣٣) فاطمة أحمد عثمان عبد المنعم .
- (٣٤) محيى الدين عبد المنعم خليل الجزائر .
- (٣٥) خالد عيد المنعم خليل الجزائر .
- (٣٦) زينب حسن أبو الفتوح .
- (٣٧) ادوارد روفائيل نسيم بيجو .
- (٣٨) آمال ملوى خليل الجزائر .
- (٣٩) هالة علوى خليل الجزائر .
- (٤٠) سمير طوى خليل الجزائر .
- (٤١) شاذة ملوى خليل الجزائر .
- (٤٢) سميرة ملوى خليل الجزائر .
- (٤٣) منيرة حسن موسى .

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٢٥٦٥ لسنة ١٩٧١

بتعيين مستشار (أستاذ ذى كرسى) بمركز التخطيط الاجتماعى
والتقافى بمعهد التخطيط القومى

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى القانون رقم ٢٣١ لسنة ١٩٦٠ بإنشاء معهد التخطيط القومى ؛

وعلى القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٢ بنظام موظفى المؤسسات العامة التى
تمارس نشاطا علميا ؛وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٩١٦ لسنة ١٩٦٦ باعتبار المعهد
هيئة عامة ؛